

Document:	IFAD10/3/R.5
Agenda	7
Date:	2 September 2014
Distribution:	Public
Original:	English

A



الاستثمار في السكان الريفيين

خيارات التمويل في الصندوق لما بعد 2015

مذكرة إلى السادة أعضاء هيئة المشاورات

الأشخاص المرجعيون:

نشر الوثائق:

الأسئلة التقنية:

Deirdre McGrenra

مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: +39 06 5459 2374
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

Mohamed Beavogui

كبير مستشاري رئيس الصندوق
مدير مكتب الشراكات وتعبئة الموارد
رقم الهاتف: +39 06 5459 2240
البريد الإلكتروني: m.beavogui@ifad.org

Iain Kellet

نائب الرئيس المساعد، دائرة العمليات المالية
رقم الهاتف: +39 06 5459 2403
البريد الإلكتروني: i.kellet@ifad.org

Jeremy Hovland

المستشار العام المؤقت
رقم الهاتف: +39 06 5459 2457
البريد الإلكتروني: j.hovland@ifad.org

هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق - الدورة الثالثة
روما، 7-8 أكتوبر/تشرين الأول 2014

للاستعراض

المحتويات

iii	موجز تنفيذي
1	أولاً - مقدمة
1	ثانياً - الحاجة إلى توسيع الاستثمار في الزراعة العالمية من أجل التحول الريفي
3	ثالثاً - الإطار المالي للصندوق والحاجة إلى توسيع الموارد
4	رابعاً - التجارب والدروس المستفادة من المؤسسات المالية الدولية الأخرى
5	خامساً - المبادئ التوجيهية لخيارات التمويل في الصندوق
5	سادساً - خيارات التمويل
6	ألف - توسيع برنامج القروض والمنح
9	باء - توسيع برنامج العمل
11	سابعاً - الاستنتاجات والخطوات المقبلة

الملاحق

15	الأول - ممارسات المؤسسات المالية الدولية الأخرى
18	الثاني - إدارة مخاطر التمويل بالديون السيادية
21	الثالث - الفرص مع الشركاء الجدد
24	الرابع - اتجاهات التمويل المشترك في الصندوق: تحليل أولي

موجز تنفيذي

- 1- لا بد لكي يتسنى إطعام سكان العالم الذين من المتوقع أن يتجاوز عددهم 9.3 مليار نسمة بحلول عام 2050 من زيادة الإنتاج الزراعي بنسبة تتراوح بين 50 و 70 في المائة، وبنحو 100 في المائة في البلدان النامية. وتشير التقديرات إلى الحاجة إلى استثمارات إضافية بمبلغ 83 مليار دولار أمريكي سنوياً في الزراعة حتى يمكن تلبية الاحتياجات الغذائية في عام 2050. وبينما يمكن أن يزداد الطلب كثيراً من الدول الأعضاء فإن الطلب على موارد الصندوق يقدر حالياً بنحو 5.5 مليار دولار أمريكي، وبذلك يتجاوز كثيراً المستوى الحالي والمتوقع للموارد المتاحة.
- 2- وفي حين أن موارد التجديد الأساسية تشكّل وستظل تشكّل الأساس الذي يستند إليه التمويل في الصندوق، لم يعد الاعتماد على هذه الموارد كافياً كمصدر وحيد للتمويل الخارجي. وفي الوقت نفسه، من الأساسي لمواصلة العمل بنفس معدل فترة التجديدين الثامن والتاسع لموارد الصندوق وجود أسس قوية من المساهمات الأساسية التي يقوم عليها تجديد عاشر قوي وقادر على تمويل برنامج قروض ومنح بمبلغ 3 مليارات دولار أمريكي. ويمكن للمنظمة بعد ذلك أن تستفيد من هذا الأساس في تلبية الطلب الإضافي. وسوف يعمل الصندوق على تعبئة 1.5 مليار دولار أمريكي من الموارد الإضافية لكي تتناسب قدرته على التنفيذ ولكي يزيد من تعزيز دوره الفريد والضروري في توصيل التمويل التيسيري وتحقيق النتائج الإنمائية بكفاءة. وبات من المناسب الآن للمؤسسة أن تضع استراتيجية استباقية لتعبئة الموارد لكي تستجيب أكثر للاحتياجات الحاسمة لأصحاب الحيازات الصغيرة، ولمواصلة زيادة أثرها على الحد من الفقر الريفي وحفز التنمية الاقتصادية.
- 3- وتستطلع هذه الوثيقة خيارات التمويل لتوسيع برنامج القروض والمنح وبرنامج العمل. ويوسّع الخيار الأول، المتمثل في مواصلة تعبئة المساهمات الأساسية والمساهمات المتممة من خلال دورات تجديد الموارد، برنامج القروض والمنح ويساهم بدور حاسم في تلبية الطلب من الدول الأعضاء، في نفس الوقت الذي يمهد فيه الطريق أمام البرامج المقبلة للقروض والمنح والمساهمة في تحقيق الاستدامة المالية للصندوق على الأجل الطويل. وبالتالي فإن هذا الخيار هو الأولوية العليا للصندوق.
- 4- والخيار الثاني المتمثل في الاقتراض، هو أحد أقصر السبل لزيادة برنامج قروض ومنح الصندوق. واستناداً إلى تجارب تمويل الديون وإطار الإقراض العام الذي لا يزال في طور الإعداد، يمكن للمؤسسة أن تستقطب جزءاً من ميزانيتها أولاً من خلال الاقتراض السيادي ثم عن طريق الاقتراض من السوق (أي إصدار السندات) عندما يوجد لذلك ما يبرره. غير أن التحول من الاقتراض السيادي إلى الاقتراض من السوق سيتطلب حصافة. ويقترح الصندوق بالتالي نهجاً متدرجاً على مراحل لضمان اتخاذ كل الضمانات الضرورية لإدارة المخاطر.
- 5- ويقترح الصندوق خيارين آخرين لتوسيع برنامج العمل. ويمكن لزيادة التمويل التكميلي أن يدعم المشروعات المواضيعية أو المبادرات التقنية الخاصة المتوائمة مع الرؤية الاستراتيجية. ويتصور الصندوق أيضاً، انطلاقاً من نجاحاته، العمل صوب توسيع التمويل المشترك من خلال تحسين فهم احتياجات الحكومات المتلقية وتكوين شراكات ذات بُعد استراتيجي أكبر مع الدول الأعضاء والمؤسسات المماثلة والجهات الفاعلة الإنمائية الجديدة.

6- والخاصة أن الوثيقة تقترح سلسلة الخطوات التالية:

- (أ) توسيع برنامج القروض والمنح من خلال المساهمات الأساسية هو الأولوية العليا، وينبغي للدول الأعضاء ولإدارة العمل معاً للخروج من التجديد العاشر لموارد الصندوق بنتائج ناجحة يمكن أن تشكل أيضاً الأساس لتعبئة المزيد من الموارد.
- (ب) علاوة على ما سبق، ينبغي أن تسعى المؤسسة إلى تعبئة موارد للوصول إلى مستوى برنامج القروض والمنح الذي يلبي قدرات التنفيذ المؤسسية.
- (ج) سيقترح الصندوق، انطلاقاً من تجاربه الجارية في تمويل الديون والعمل بعد ذلك على تنفيذ إطار الاقتراض، خارطة طريق للاقتراض من السوق بتوجيه من المجلس التنفيذي.
- (د) سيعمل الصندوق، في إطار جهوده لتوسيع برنامج العمل، على زيادة جاهزيته لتلقي تمويل تكميلي دعماً للأولويات المواضيعية بما يتفق مع الرؤية الاستراتيجية للصندوق، وسوف يستحدث نهجاً موجهاً أكثر نحو التمويل المشترك.

خيارات التمويل في الصندوق لما بعد 2015

أولاً - مقدمة

- 1- بناءً على طلب من الدول الأعضاء خلال الدورة الأولى للتجديد العاشر لموارد الصندوق، تعرض الإدارة في هذه الوثيقة خيارات التمويل المقبلة مرتبة حسب أولوياتها لبحثها في الصندوق.
- 2- وتتضمن الوثيقة مناقشة حول الحاجة إلى زيادة الاستثمار في الزراعة من أجل الحد من الفقر في العالم، وبالتالي الطلب المتزايد على موارد التمويل من الصندوق؛ والإطار المالي الراهن للصندوق بشأن تعبئة الموارد، والحاجة إلى توسيع هذه الموارد؛ والدروس المستفادة من المؤسسات المالية الدولية الأخرى؛ ومجموعة من المبادئ التوجيهية لاستخدامها في تحليل خيارات التمويل في الصندوق واختيارها وتحديد أولوياتها؛ ولمحة عامة عن خيارات التمويل المحددة؛ وأخيراً، الاستنتاجات والتوصيات بشأن الخطوات المقبلة.

ثانياً - الحاجة إلى توسيع الاستثمار في الزراعة العالمية من أجل التحول الريفي

- 3- يزداد الاعتراف بالدور الجوهري للزراعة في تحقيق التحول الريفي والحد من الفقر المدقع وتحقيق الأمن الغذائي والحفاظ على البيئة بعد عقود من الإهمال. وأكدت خطة العمل المتعلقة بتقلب أسعار الغذاء والزراعة التي اعتمدها وزراء الزراعة في مجموعة العشرين في عام 2011، أنه لا بد، من أجل إطعام سكان العالم الذين من المتوقع أن يتخطى عددهم 9.3 مليار نسمة بحلول عام 2050، من زيادة الإنتاج الزراعي بنسبة تتراوح بين 50 و70 في المائة، وبحو 100 في المائة في البلدان النامية. وظل قطاع الزراعة في البلدان المنخفضة الدخل يعاني نقصاً خطيراً في الاستثمار على امتداد عقود، وما نشأ عن ذلك من عواقب وخيمة على الأمن الغذائي في المدى البعيد. ويلزم إنفاق مبالغ هائلة من الاستثمارات القطاعية من كل المصادر حتى يمكن تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الفعالة. وتشير التقديرات إلى الحاجة إلى استثمارات إضافية بمبلغ 83 مليار دولار أمريكي سنوياً في الزراعة وأنشطة التجهيز حتى يمكن للبلدان النامية تلبية احتياجاتها الغذائية في عام 2050. غير أن قدرة البلدان النامية نفسها على سد تلك الفجوة محدودة، حتى بعد إضافة المساعدة الإنمائية الرسمية¹. وتنتج مزارع أسر أصحاب الحيازات الصغيرة ما يصل إلى 80 في المائة من الأغذية التي تستهلكها البلدان النامية. وبالتالي فإن الاستثمار في تنمية زراعة الحيازات الصغيرة يوفر أداة قوية للحد من الفقر وتحسين الأمن الغذائي. وتشير آخر الدراسات إلى أن أثر الاستثمار في قطاع الزراعة على زيادة دخل الفقراء الريفيين يزيد بما يتراوح بين 2.5 مرة و3 مرات عنه في الاستثمارات غير الزراعية. وتشير تقديرات برنامج العمل المزمع لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق إلى أن التحول من السيناريو المنخفض نحو السيناريو المرتفع فيما يتعلق ببرنامج العمل الشامل، سيؤدي إلى تخفيض قدره 10 دولارات في متوسط تكلفة انتشار الشخص الريفي الفقير من الفقر².

¹ منتدى الخبراء الرفيع المستوى، التقرير التجميعي الصادر عن "منتدى الخبراء الرفيع المستوى بشأن "إطعام العالم في عام 2050" (منظمة الأغذية والزراعة: روما، أكتوبر/تشرين الأول 2009).

² الصندوق، "برنامج عمل التجديد العاشر لموارد الصندوق"، هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق - الدورة الثانية، روما، 9-10 يونيو/حزيران 2014، الوثيقة IFAD10-2-R-4-IFAD10 PoW.

4- وكما جاء في الإطار المالي وبرنامج العمل الذي عرض على الدورة الثانية لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر للموارد، يزيد الطلب التقديري على موارد الصندوق كثيراً عن الموارد المتاحة الراهنة والمتوقعة استناداً إلى المساهمات الأساسية³. وتشير التقييمات الأولية التي أجراها موظفو الصندوق على أساس شروط الإقراض القائمة ومنتجات القروض بصورة مؤقتة إلى طلب إجمالي على موارد الصندوق في حدود 5.5 مليار دولار أمريكي⁴. ومن الواضح أنه يمكن أن يزداد كثيراً الطلب الفعلي من الدول الأعضاء على التمويل الإضافي لدعم المستوى المطلوب من الاستثمارات الزراعية في الحيازات الصغيرة. ويمكن للصندوق أن يستجيب إلى هذا الطلب إذا تمكّن من تعبئة المزيد من الموارد. وينطبق ذلك بشكل خاص على البلدان المتوسطة الدخل التي لا يمكن تلبية الطلب منها على الوجه الأكمل. وبالتالي فإن القيود الرئيسية التي تحد من زيادة القدرة الإنمائية للصندوق تكمن في العرض أكثر منها في الطلب.

5- وتشير اتجاهات التمويل الإنمائي إلى ازدياد المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة إلى الزراعة خلال السنوات العشر الأخيرة بعد عقد من الإهمال. ويتبين من الشكل 1 أنه بينما تراجع تمويل الصندوق للزراعة في الفترة من عام 2001 حتى عام 2006⁵، أشعلت أزمة الأغذية العالمية التي أعقبت ذلك اهتماماً متجدداً من الأعضاء برؤية المؤسسة تؤدي دوراً أبرز وبالتالي زيادة قدرتها التمويلية⁶. ونتيجة لذلك، رفعت الدول الأعضاء مستوى مساهماتها في تجديد الموارد ووسّعت قدرة سلطة الالتزام بالموارد مقدماً التي سمحت للصندوق باستخدام تدفقات قروضه العائدة المستقرة التي يمكن التنبؤ بها لرفع مستوى برنامج قروضه ومنحه من 1.86 مليار دولار أمريكي خلال فترة التجديد السابع للموارد⁷ إلى 3 مليارات دولار أمريكي خلال فترة التجديد الثامن للموارد⁸. وحافظ الصندوق بعد ذلك خلال فترة التجديد التاسع لموارده على برنامج قروض ومنح بمبلغ 3 مليارات دولار أمريكي لتعزيز دوره الفريد والضروري في توصيل التمويل التيسيري إلى دوله الأعضاء وتحقيق النتائج الإنمائية بكفاءة. وحين الوقت الآن للمؤسسة لكي تضع استراتيجية استباقية لتعبئة الموارد اللازمة لتلبية الاحتياجات الحاسمة لأصحاب الحيازات الصغيرة، والحد من الفقر الريفي وتحقيق التنمية الاقتصادية.

³ تتخذ ترتيبات لتعبئة مساهمات إضافية بموجب المادة 4-3 من اتفاقية إنشاء الصندوق، وهو ما يدعو إليه مجلس المحافظين من خلال تجديدات منتظمة للموارد تقدمها الدول الأعضاء في الصندوق. وهناك فئتان فرعيتان للمساهمات الإضافية، وعلى الرغم من غيابهما في الاتفاقية إلا أنهما تطورنا لاحقاً في قرارات التجديد المختلفة التي أصدرها مجلس المحافظين، وهما المساهمات 'الأساسية' والمساهمات 'المتمة'. المصدر: الصندوق، 'قنوات الموارد المتاحة للصندوق وإدارتها'، الوثيقة EB/2012/105/INF.3، مارس/أذار 2012.

⁴ كما جاء في برنامج عمل التجديد العاشر لموارد الصندوق، تشير التقديرات إلى أن الطلب على قروض الصندوق ومنحه، بعد استبعاد الأموال المطلوبة للتكثيف مع تغيير المناخ، تبلغ 4.85 مليار دولار أمريكي لفترة التجديد العاشر؛ وإذا أدرجت تكاليف تحقيق التكثيف المناخي، فإن الطلب يبلغ 5.5 مليار دولار أمريكي.

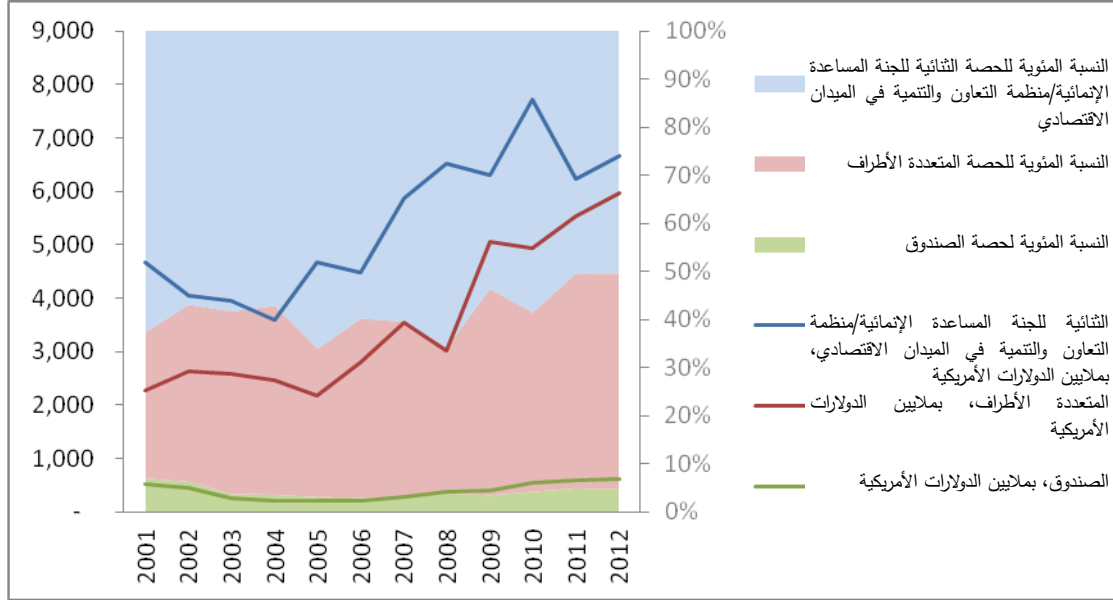
⁵ انخفضت حصة الصندوق في التمويل الزراعي العالمي من 7 في المائة في عام 2001 إلى 3 في عام 2006.

⁶ بادر الصندوق في نفس الوقت بسلسلة من الإصلاحات المؤسسية كي يصبح منظمة أكثر فعالية وأكثر كفاءة وأكثر تركيزاً.

⁷ اعتمد برنامج قروض ومنح الصندوق خلال فترة التجديد السابع لموارده والذي بلغ 1.86 مليار دولار أمريكي على مساهمات تجديد الموارد التي بلغت 616 مليون دولار أمريكي.

⁸ اعتمد برنامج قروض ومنح الصندوق خلال فترة التجديد الثامن لموارده والذي بلغ 2.93 مليار دولار أمريكي على مساهمات تجديد الموارد التي بلغت مليار دولار أمريكي.

المعونة الموجّهة إلى الزراعة والحراثة ومصايد الأسماك والتنمية الريفية
(الالتزامات بأسعار الثابتة لعام 2012 - بملايين الدولارات الأمريكية)



المصدر: "إحصاءات المعونة الموجّهة إلى الزراعة والتنمية الريفية حسب الجهة المانحة والالتزامات، 2005-2012"، www.oecd.org/dac/stats/agriculture.htm.

ثالثاً - الإطار المالي للصندوق والحاجة إلى توسيع الموارد

6- يقدّم الصندوق منذ إنشائه، وبما يتفق مع اتفاقية إنشائه، تمويلاً تيسيرياً بشروط تيسيرية للغاية، وبشروط متوسطة/مختلطة، وبشروط إقراضية عادية في إطار نافذة موارد واحدة تُجدد حصرياً بمساهمات المَنح من البلدان المانحة. ويعني ذلك أن البلدان التي ترتفع فيها مستويات الدخل تحصل على نفس الموارد المقدمّة من الدول الأعضاء في الصندوق التي تحصل عليها البلدان المنخفضة الدخل أو الدول الهشة بالرغم من أنها تسدّد ديونها بشروط إقراض عادية (تستند إلى شروط البنك الدولي للإنشاء والتعمير وتقترب بالتالي من معدلات السوق). ونظراً لتفاوت المنتجات الإقراضية التي تحصل عليها البلدان الأعضاء المقترضة، يفرض نموذج التمويل الحالي قيوداً كبيرة على تعبئة التمويل الإنمائي وتوفير مستويات كافية منه من أجل تلبية احتياجات التمويل المتباينة.

7- وتشكل موارد التجديد الأساسية ركيزة التمويل في الصندوق. غير أنه عند توسيع عمليات الصندوق وزيادة الأثر الإنمائي من أجل الوفاء أكثر بالطلب من البلدان المقترضة والموامة أكثر مع قدرة الصندوق على التنفيذ، لم يعد الاعتماد على موارد التجديد الأساسية كمصدر وحيد للتمويل كافياً. ونتيجة لذلك، يحتاج الصندوق إلى استكشاف سبل جديدة لتعبئة الموارد اللازمة للاستجابة لمهمة الصندوق التي أسندتها إليه دوله الأعضاء ولتوسيع "كعكة" الموارد المتاحة لتلبية الاحتياجات الفريدة والخاصة بكل بلد من دوله الأعضاء المقترضة.

- 8- ومن الأساسي وجود ركيزة قوية من المساهمات الأساسية من أجل تجديد عاشر قوي وقادر على تمويل برنامج قروض ومنح لا يقل عن برنامج قروض ومنح التجديدين الثامن والتاسع، بمستوى يبلغ 3 مليارات دولار أمريكي. ويتطلب ذلك مساهمات أساسية قدرها 1.44 مليار دولار أمريكي⁹. وبهذه الركيزة، يمكن للمنظمة حينئذ أن تعتمد أكثر على المستوى المستهدف لبرنامج القروض والمنح المحدد بمبلغ 3 مليارات دولار أمريكي للوفاء بالطلب الإضافي على موارد الصندوق. وفي حين أن الطلب المتوقع خلال فترة التجديد العاشر يقدر بمبلغ 5.5 مليار دولار أمريكي، كما جاء في الفقرة 4، يشير تقييم داخلي إلى أن الصندوق يمكنه تقديم 4.5 مليار دولار أمريكي من القروض والمنح خلال فترة التجديد العاشر في حدود قدرته المؤسسية الراهنة. ولذلك سيسعى الصندوق إلى تعبئة ما يصل 1.5 مليار دولار أمريكي من الموارد الإضافية المطلوبة لبرنامج قروض ومنح التجديد العاشر للموارد من خلال الخيارات المحددة في القسم الفرعي ألف من القسم الرابع. ويمكن للخيارات الأخرى الواردة في القسم الفرعي باء من القسم السادس أن تساعد الصندوق على تحقيق برنامج عمل موسع¹⁰.
- 9- وتحقيقاً لهذه الإمكانيات، تحتاج الدول الأعضاء والإدارة إلى العمل معاً من أجل بناء نموذج مالي معزز يكفل الاستدامة المالية للصندوق في المدى البعيد والقدرة على خدمة الفقراء الريفيين في الدول الأعضاء المقترضة كافة.

رابعاً - التجارب والدروس المستفادة من المؤسسات المالية الدولية الأخرى

- 10- يوجد لدى المؤسسات المالية الدولية في العادة مصدران متميزان للتمويل، هما: (1) موارد منح المساعدة الإنمائية الرسمية التقليدية (أي عدد المساهمات الحكومية)، التي تشكل نافذة إنمائية تيسيرية للغاية لدعم البلدان المنخفضة الدخل وبعض البلدان المتوسطة الدخل والدول الهشة والدول النامية الجزرية؛ (2) الأموال المعبأة من خلال الأسواق الرأسمالية الدولية (أي إصدار السندات) التي تشكل نافذة إنمائية تيسيرية ولكن بدرجة أقل لدعم البلدان المتوسطة الدخل المستوفية للشروط¹¹.
- 11- غير أن النماذج المالية التقليدية المتبعة في المؤسسات المالية الدولية تعرضت مؤخراً لضغوط وتمر حالياً بتغيير كبير. واستجابة للطلب على الموارد من الدول الأعضاء المقترضة، أدخل التجديد السابع عشر لموارد المؤسسة الدولية للتنمية، الذي أُجري مؤخراً، تدابير وأدوات جديدة تشمل قروضاً تيسيرية للشركاء. ووافقت الدول الأعضاء خلال التجديد الأخير (الثالث عشر) لموارد صندوق التنمية الأفريقي على تشديد طفيف في شروط الإقراض؛ وتعبئة أموال خاصة (مثل "صندوق أفريقيا 50" و"الصندوق¹²")؛ ومواصلة تحسين بعض آلياته التمويلية القائمة، بما فيها الضمانات الائتمانية الجزئية ومرفق تعزيز ائتمانات القطاع الخاص من أجل زيادة قدرته على تعبئة الموارد. وبادر مصرف التنمية الآسيوي بخطوة للجمع بين الأموال

⁹ انظر الحاشية 2.

¹⁰ تصنف خيارات التمويل في المستقبل لدعم برنامج القروض والمنح وبرنامج العمل. وفي هذا الصدد، يشير برنامج القروض والمنح إلى الموارد المتاحة للصندوق من الدول الأعضاء وتكون غير مقيّدة في استعمالها المالي، وهو ما يعني أنها تخصص من خلال ممارسات التمويل العادية في الصندوق. ويشير برنامج العمل إلى التمويل المباشر للصندوق من أجل مشروعات بعينها وللتمول المشترك للمشروعات التي يدعمها الصندوق التي يديرها الصندوق أو الجهة الشريكة المشاركة في التمويل.

¹¹ علاوة على ذلك، يوجد لدى بعض المؤسسات المالية الدولية نافذة لدعم استثمارات القطاع الخاص بشروط تجارية.

¹² في عام 2012، دعا رؤساء الدول الأفارقة في إعلانهم بشأن برنامج تنمية الهياكل الأساسية في أفريقيا إلى حلول مبتكرة لتيسير وتسريع توفير البنية الأساسية في أفريقيا. واقترح مصرف التنمية الأفريقي استجابة لذلك وبعد مشاورات موسعة مع أصحاب المصلحة الأفارقة، إنشاء آلية تنفيذ جديدة أطلق عليها اسم صندوق أفريقيا 50.

المحتفظ بها في صندوق التنمية الآسيوي وبين الموارد الرأسمالية العادية، وسوف يمكّن ذلك المصرف من زيادة الاقتراض والاحتفاظ في الوقت نفسه بالتصنيف الائتماني AAA. وتثبت هذه التجارب أن كل المؤسسات المالية الدولية تُدرك الحاجة إلى استكشاف نماذج تمويلية جديدة لتلبية الطلب المتزايد والمتغير. ويرد في الملحق 1 وصف مفصّل لممارسات المؤسسات المالية الدولية الأخرى.

خامساً - المبادئ التوجيهية لخيارات التمويل في الصندوق

12- استرشدت الإدارة بالمبادئ التالية في تحليل خيارات التمويل المقترحة في المستقبل واختيارها وترتيب أولوياتها. ويقصد بهذه المبادئ أن تكفل أن جميع خيارات التمويل المأخوذة في الاعتبار ستساهم في تحقيق الأهداف المالية والإنمائية المرجوة لدى الدول الأعضاء في الصندوق. وبالرغم من الاستفادة من تجارب المؤسسات المالية الدولية الأخرى فإن هذه المبادئ تراعي مهمة الصندوق الفريدة وطابعه المميز:

- (أ) القيمة الاستراتيجية المضافة. ضمان تنفيذ وتحقيق الرؤية للصندوق.
- (ب) الاستجابة للطلب. تمكين الصندوق من الاستجابة تماماً لأولويات دوله الأعضاء المقترضة، بما في ذلك الطلب على استثمارات الصندوق والعمليات الممولة بالمنح ومنتجات وخدمات المعرفة.
- (ج) الإضافية. الحفاظ على القوة المالية للصندوق على مر الزمن عن طريق الحصول على موارد مالية تضاف إلى المساهمات دون أن تحل محلها.
- (د) فعالية التكاليف والقدرة. حماية السلامة المالية في الصندوق عن طريق تعبئة موارد إضافية بتكلفة فعالة، والتماس التوافق مع قدرات إدارة المخاطر الإدارية والمالية السائدة والمزمعة.
- (هـ) إمكانية التنبؤ. يحتاج الصندوق، كي يكون صورة طويلة الأجل موجّهة نحو الاستدامة والحفاظ على شراكات قوية مع دوله الأعضاء المقترضة، إلى أن يحصل على مستويات من الأموال يمكن التنبؤ بها بدلاً من الاعتماد على نهج انتهازية.
- (و) الاستدامة المالية الطويلة الأجل. ضمان تعبئة موارد إضافية بطريقة تساهم في تحقيق الاستدامة المالية للصندوق على الأجل الطويل وإدارة ما يرتبط بها من مخاطر بفعالية.
- (ز) الشراكات المعززة. إيجاد حوافز لتشجيع الصندوق على المشاركة مع الشركاء والمساهمين الرسميين ومن القطاعين العام والخاص، وتحسين التنسيق في تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء المقترضة من الصندوق، وتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب.

سادساً - خيارات التمويل

13- في إطار السعي إلى تلبية الاحتياجات ذات الأولوية المتواصلة من الدول الأعضاء المقترضة، على نطاق واسع وبقدرة على التنبؤ، وعلى أساس من المعارف والابتكارات والشراكات المحسّنة والفعالية الإنمائية، يبحث الصندوق بدقة خيارات التمويل التي تتمثل فرصة من أجل: (أ) تعزيز وتوسيع برنامج القروض والمنح، (ب) والاستفادة من موارد الصندوق في توسيع برنامج العمل. ولا يستبعد الخياران المطروحان بالضرورة كل منهما للآخر:

- (أ) التعبئة المستمرة للمساهمات الأساسية والمساهمات المتممة؛

(ب) الاقتراض من المصادر السيادية ومن مصادر الأسواق؛

(ج) زيادة المساهمات التكميلية؛

(د) توسيع التمويل المشترك.

ألف - توسيع برنامج القروض والمنح

14- الخيار 1: الاستمرار في تعبئة المساهمات الأساسية والمساهمات المتممة¹³ من خلال دورات تجديد

الموارد. يولي الصندوق أولويته العليا للحفاظ على عمليات تجديد الموارد وتعزيزها باعتبارها الركيزة الأساسية لأي موارد تيسيرية يحشدتها الصندوق في المستقبل بغرض إرساء أسس لبرنامج القروض والمنح في المستقبل، والمساهمة في تحقيق الاستدامة المالية للصندوق على الأجل الطويل من خلال تعبئة مساهمات أساسية ومتممة. ولذلك فإن إدارة وبرمجة المساهمات المتممة، إن لم تكن مخصصة لأولوية مواضيعية محددة، سيتعدت تمييزها عن المساهمات الأساسية في استخدامها المالي في الصندوق. وسوف تخصص من خلال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وستولد تدفقات عائدة بما يتناسب مع إقراض المساهمات الأساسية. وفي حين أن كل المساهمات المتممة غير مقيدة في استعمالها المالي، يمكن تخصيص هذه الموارد لمجالات مواضيعية محددة يكون للصندوق فيها ميزة نسبية في تأثيره على الفقر الريفي والأمن الغذائي بما يتماشى مع رؤيته الاستراتيجية.

15- والميزة الرئيسية للمساهمات الأساسية والمتممة من حيث النموذج المالي للصندوق هي أنها أولاً وقبل كل

شيء تسهم في تحقيق الاستدامة المالية الطويلة الأجل للصندوق. وعلاوة على ذلك، تسمح المساهمات الأساسية والمتممة للصندوق بالمرونة المطلوبة للتفاعل بأكبر قدر من السهولة مع احتياجات الدول الأعضاء المقترضة واحتياجاتها المواضيعية. غير أن التحدي الذي تتطوي عليه تلك المساهمات يكمن في قلبها بتقلب المناخ المالي والاقتصادي العالمي. وتكشف تجارب الماضي عن أن هذه المساهمات يمكن أن تزداد عندما يحتل الأمن الغذائي صدارة أولويات التنمية، مثلما في حالة صدمة أسعار الأغذية في عام 2008، ولكنها يمكن أن تتراجع بعد ذلك. ويمكن لهذا التحدي أن يحول دون التنبؤ بتدفقات الموارد، وأن يقوّض قدرة الصندوق على التخطيط المالي السليم، وأن يحد من قدرته على تلبية احتياجات المقترضين.

16- الخيار 2: الاقتراض من أجل زيادة موارد الصندوق. من أقصر سبل زيادة حصول الصندوق على الأموال

وتوسيع برنامج القروض والمنح استقطاب جزء من ميزانيته على غرار ما تقوم به الأذرع الأقل تيسيرية في المؤسسات المالية الدولية الأخرى، مثل مصرف التنمية الآسيوي، ومصرف التنمية الأفريقي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية. وعن طريق استقطاب الموارد يمكن للمؤسسات المالية الدولية أن تستخدم جزءاً من مواردها كأساس لتعبئة مبالغ أكبر كثيراً. وفيما يتعلق بالصندوق، يمكن أن يسفر ذلك عن تمويل بعض حافظة قروضه جزئياً من خلال الأموال المقترضة بدلاً من تمويلها كلياً من مساهمات المنح المقدمة من الدول الأعضاء. ويعني ذلك تكبّد التزامات في ميزانية الصندوق سيتعين سدادها في نهاية المطاف. ومن الفوائد الأخرى للاقتراض أنه يمكن أن يحرر موارد الصندوق الأساسية

¹³ المساهمات المتممة التي يتم استلامها على أساس طوعي لا تؤهل الدولة العضو المساهمة بها للحصول على أصوات مساهمة. ومن الناحية العملية، فإن الدول الأعضاء المساهمة قد تقترح أو لا تقترح استخداماً مخصصاً لمثل هذه الموارد كي ينظر فيه المجلس التنفيذي. المصدر: فئات الموارد المتاحة للصندوق وإدارتها، مارس/أذار 2012، الوثيقة EB 2012/105/INF.3.

المقدّمة كقروض بشروط عادية للبلدان التي يرتفع مستوى دخلها، وإعادة تخصيص تلك الأموال للإقراض بشروط مختلطة وبشروط تيسيرية للغاية للبلدان المنخفضة الدخل والدول الهشة المؤهلة.

17- ويتبيّن من التحليل الدقيق لاتفاقية إنشاء الصندوق ومبادئ القانون الدولي أن الإطار القانوني القائم في الصندوق يسمح للمؤسسة بالاقتراض، كوسيلة لتعزيز مهمتها المتمثلة في "تعبئة موارد إضافية وتوفيرها بشروط ميسرة لتنمية الزراعة في الدول الأعضاء النامية" (المادة 2 من اتفاقية إنشاء الصندوق).

18- وحصل الصندوق حتى تاريخه على دين سيادي عن طريق إدارة حساب الأمانة الإسباني واكتسب خبرة في التفاوض على قرض ميسر من مصرف التنمية الألماني¹⁴. وعند التفاوض على قرض، يجب أن تقيّم بدقة الآثار المالية لاستدامة الصندوق على الأجل الطويل نظراً لتفاوت الافتراضات والشروط. وتنتهج الإدارة نهجاً حذراً ومتدرجاً في الاقتراض من أجل كفالة اتخاذ كل ما يلزم من ضمانات لإدارة المخاطر ولضمان اتباع نهج مالي وتشغيلي متسق. وسوف يسترشد الصندوق بإطار الاقتراض العام¹⁵، ويحدّد هذا الإطار معايير الاقتراض في المستقبل.

19- ويتوخى إطار الإقراض الجاري إعداده حالياً نهجاً متدرجاً على مراحل. وسوف تسعى المرحلة الأولى إلى الاقتراض من الدول السيادية ومؤسسات التنمية المدعومة من الحكومات. وسوف توجّه المرحلة الثانية نحو استكشاف الاقتراض من السوق. وتتمثل المزايا الرئيسية لهذا النهج المتدرج في الآتي: (1) يسمح للصندوق بمواصلة الحصول على الأموال من الجهات المقرضة السيادية بما يتجاوز حساب الأمانة الإسباني والقرض المحتمل من مصرف التنمية الألماني؛ (2) لا يتطلب الاقتراض السيادي من الصندوق أن يحصل على تصنيف ائتماني ويتطلب في البداية بعض التغييرات القليلة في الإدارة المالية الداخلية وإدارة المخاطر وهياكل التسيير وبالتالي يمكن تنفيذه فوراً؛ (3) يسمح للمؤسسة بالتعلم وتعزيز قدرتها على الإدارة المالية.

20- ولا يزال هيكل التمويل في الصندوق حتى الآن متحفظاً بدرجة كبيرة حيث تموّل أصوله بالدرجة الأولى من حقوق المساهمة المدفوعة (المساهمات الأساسية) من الدول الأعضاء. ويمكن للصندوق عن طريق إدخال مستوى حصيف من الإقراض أن يعزّز موارده في نفس الوقت الذي لا يخل فيه بالمبدأ الأساسي الداعي إلى عدم تعريض استدامته المالية الطويلة الأجل للخطر. وفيما يلي جانبان هامان لضمان إطار مالي حصيف:

(أ) سينفد الصندوق ضمانات رأسمالية تشمل إدخال 'نسبة الإقراض' في شكل نسبة قصوى بين الدين وحقوق المساهمة؛

(ب) سينفد الصندوق ضمانات إضافية في شكل نسب تغطية السيولة التي يمكن إدماجها في سياسة السيولة في الصندوق من أجل ضمان قدرته على خدمة الديون.

21- ويتشابه هذان الجانبان تشابكاً وثيقاً نظراً لأن وضع السيولة في المنظمة هو في نهاية المطاف أكبر ضمان للحماية من الصدمات القصيرة الأجل، والهدف من وضع هيكل حصيف لنسبة كفاية رأس المال هو ضمان قدرة المنظمة على استيعاب تقلبات السيولة دون تعريض عملياتها للخطر.

¹⁴ لم يكن المقترح الخاص بتوقيع اتفاقية إطارية مع المؤسسة لمنح قروض إفرادية إلى الصندوق قد عرض على المجلس التنفيذي حتى وقت كتابة هذه الوثيقة.

¹⁵ طلب المجلس التنفيذي خلال دورته العاشرة بعد المائة التي عقدت في ديسمبر/كانون الأول 2013 من الصندوق وضع إطار عام للاقتراض، ويجري حالياً إعداد هذا الإطار بتوجيه من لجنة مراجعة الحسابات.

- 22- واستناداً إلى إطار الاقتراض الذي سيعتمده المجلس التنفيذي، تقترح الخطوات التالية:
- 23- **المرحلة الأولى: الاقتراض السيادي.** سيستفيد الصندوق، حالما يتم الانتهاء من وضع إطار الاقتراض، من خبرته في استكشاف فرص جديدة للاقتراض من الدول السيادية والمؤسسات الإنمائية المدعومة من الحكومات. وخلافاً للاقتراض من المصارف التجارية والعناصر الفاعلة الأخرى في السوق، يمكن للكيانات السيادية والمؤسسات المدعومة من الحكومات أن تأخذ في الاعتبار، بدرجة كبيرة، العوامل غير التجارية¹⁶ عند تحديد شروط وأحكام القروض المقدّمة إلى الصندوق، ومن شأن ذلك أن يسمح للصندوق بمواءمة أكبر لهذه القروض مع الشروط والأحكام التي يطبقها على قروضه للدول الأعضاء المقترضة. وأحد المحاذير الهامة لهذا النهج هو أن الدين السيادي لا يمكن التنبؤ به ويمكن أن تتفاوت شروط الإقراض من مقرض إلى مقرض آخر كما يمكن أن تتفاوت بمرور الوقت. ولمعالجة مخاطر الاستبدال (أي احتمالات أن تلجأ الدولة إلى استبدال جزء من مساهماتها الأساسية بقرض)، ينبغي بحث وضع آلية للتخفيف من أثر ذلك والاتفاق عليها. وترد في الملحق 2 المخاطر المحتملة وتدابير التخفيف من تلك المخاطر المرتبطة بالاقتراض السيادي.
- 24- **المرحلة الثانية: الاقتراض من السوق من خلال إصدار السندات.** هذا الخيار ليس للمستقبل القريب، وهناك عدة شروط مسبقة سيتعين الوفاء بها قبل أن يتحول الصندوق من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية، وهي: (أ) أن الموارد الأساسية والمرحلة الأولى من إطار الاقتراض لا تعزز بدرجة كافية قدرة المؤسسة على تلبية الطلب المتغيّر والمتزايد على موارد الصندوق من الأعضاء المقترضين، من أجل الاستثمار في زراعة الحيازات الصغيرة؛ (2) أن تكون الشروط الممنوحة من جهات الإقراض السيادية في المرحلة الأولى من إطار الاقتراض تقييدية أكثر من اللازم ولا تسمح للصندوق بمواءمة القروض مع إجراءاته الإقراضية؛ (3) أن تسمح ظروف السوق بأن يكون الاقتراض من الأسواق فرصة للحصول على موارد فعالة أكثر من حيث التكلفة مقارنة بالاقتراض السيادي، والنظر في الوقت نفسه في القدرات المطلوبة للإدارة المالية وإدارة المخاطر؛ (4) أن يكون الأعضاء في الصندوق مهتمين بزيادة تنوع تعبئة موارد الصندوق. وسوف تستخدم استنتاجات استعراض شامل لتجارب الصندوق في تمويل الديون السيادية وتنفيذ إطار الاقتراض المرتبط بها بالإضافة إلى التوقعات السائدة بشأن المتطلبات التشغيلية، لإجراء تخطيط دقيق لجدوى الاقتراض في أسواق رأس المال من أجل تمويل العمليات المقبلة. ويتطلب عموماً الاقتراض من أسواق رأس المال (بما في ذلك تطبيق المرحلة الثانية من إطار الاقتراض) موافقة المجلس التنفيذي.
- 25- وتكشف ممارسات وتجارب المؤسسات المالية الدولية الكبرى أن برنامج الاقتراض الرسمي المستمر في أسواق رأس المال الدولية يرتبط عموماً بهيكل رأسمالي وبمجموعة من المخاطر المالية المتميّزة عن الهيكل الحالي للصندوق. وإذا قرر الصندوق إصدار سندات فسوف يتعين عليه تطوير ضمانات الكفاية الرأسمالية السليمة والحصول على تصنيف ائتماني من واحدة من كبريات وكالات التصنيف الائتماني. وتكمن الفائدة الرئيسية للاقتراض من السوق في المدى البعيد في أنه يوفر مصدراً ثابتاً للتمويل بتكاليف تمويلية يمكن

¹⁶ تشمل هذه العوامل على سبيل المثال: (أ) الأغراض المرتبطة بالتنمية لأموال القروض؛ (ب) فهم وإدراك دور الصندوق كجهة مقدّمة للتمويل بشروط ميسرة وبأجل استحقاق أطول بكثير من قروض القطاع الخاص؛ (ج) سياقات التنمية الخاصة بالجهات المقترضة من الصندوق؛ (د) الدعم القوي المتعدد الأطراف المقدم من الدول الأعضاء إلى الصندوق؛ (هـ) الاهتمام بتكوين شراكة مع الصندوق لتمويل التنمية على الأجل الطويل.

التنبؤ بها بسهولة أكبر. وسيجري بالتالي استكشاف الاقتراض من السوق في المرحلة الثانية من إطار الاقتراض في الصندوق، وسوف تُقيم بتعقل آثار ذلك على هيكل رأس المال في الصندوق والتغييرات الداخلية والخارجية المطلوبة. وفي هذا الصدد، يمكن للصندوق أن ينظر في تكوين علاقة استشارية طويلة الأجل مع خزانة البنك الدولي أو دائرة الخزانة في مؤسسة مالية دولية كبرى أخرى لتوجيهه وإسداء المشورة إليه بشأن هذه المبادرة، ويمكن للصندوق، تماشياً مع الممارسات المعمول بها، أن يسند جزءاً من برنامج إصدار السندات لمصادر خارجية.

باء - توسيع برنامج العمل

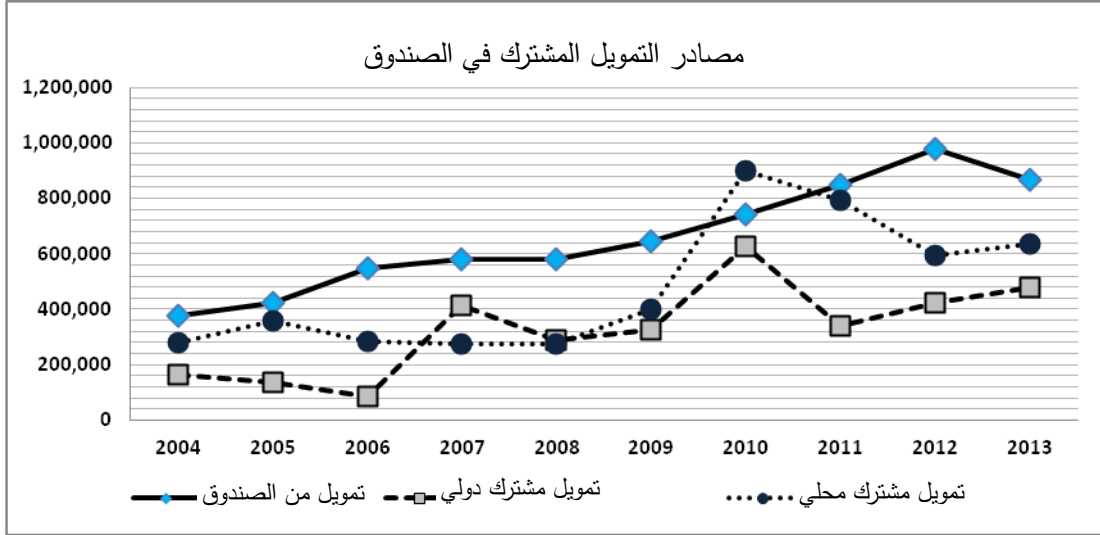
- 26- **الخيار 3: زيادة التمويل التكميلي.**¹⁷ يمكن للجهات المانحة توفير مساهمات تكميلية مخصصة لمشروعات معينة أو لمبادرات تقنية خاصة توسّع فعلياً برنامج عمل الصندوق. وخلافاً للمساهمات المتممة فإن الأموال التكميلية يمكن تقييد استعمالها المالي.
- 27- وتتولى فرق البرامج والفرق التقنية في الصندوق تعبئة الموارد المالية بانتظام من خلال الشراكات مع الدول الأعضاء المانحة، وكيانات القطاع العام الأخرى، والصناديق العالمية (مثل مرفق البيئة العالمية، والصندوق الأخضر للمناخ)، وبصورة متزايدة من الشركاء الجُدد في التنمية، مثل المؤسسات والقطاع الخاص.
- 28- ويمكن للصندوق، من أجل زيادة المساهمات التكميلية والعمل في الوقت نفسه على تقليص التكاليف الإدارية المرتفعة المرتبطة عموماً بإدارة تلك الأموال، أن ينظر في تحديد بضع قضايا مواضيعية مختارة ينشئ لها أدوات ذات غرض خاص أو صناديق استثمارية مواضيعية للسماح للمانحين بتوجيه مساهماتهم التكميلية إلى القضايا ذات الأولوية، لا سيما القضايا المحددة في الرؤية الاستراتيجية. ويمكن إدارة هذه الأموال خارج نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، وسوف توسّع بالتالي برنامج العمل في نفس الوقت الذي سنكمل فيه برنامج القروض والمنح. ولن ينتقص إنشاء أي صندوق مواضيعي مخصّص من قدرة الصندوق على تخطيط وتنفيذ برنامج قروضه ومنحه ولن يتطلب من الصندوق وضع ممارسات عمل ونظم إدارية استثنائية أو متباينة بدرجة كبيرة على أي نحو آخر.
- 29- وعلى غرار المساهمات المتممة، سيسمح إنشاء صناديق مواضيعية جديدة لتعبئة تمويل تكميلي خارج سياق تجديد الموارد بأن يستفيد الصندوق من نوافذ التمويل الأخرى في الدول الأعضاء غير النوافذ التي تقدّم منها مساهمات التجديد الأساسية. وعلاوة على ذلك، ستتيح الصناديق الاستثمارية أيضاً وسائل لاجتذاب جهات شريكة تمويلية جديدة، بما فيها المؤسسات الخيرية والمستثمرين المؤثرين، والشركات الشريكة، والمستثمرين الأخلاقيين، ويشكّل ذلك بصورة متزايدة جزءاً هاماً ومنتامياً في بنية التنمية العالمية. وبينما يتقاسم هؤلاء الشركاء المانحون الحافز لتحقيق النتائج والأثر الاجتماعي فإن لديهم حوافز مميزة ومعايير للتعاون مع مؤسسات التنمية، وسوف يحتاج تصميم الصناديق المواضيعية إلى أخذ تلك الاعتبارات في الحسبان. ويتناول الملحق 3 فرص العمل مع الجهات الشريكة الخاصة الجديدة.

¹⁷ الأموال التكميلية تقدّم من المانحين إلى الصندوق بموجب شروط وأحكام منفق عليها لاستعمالها، بما في ذلك، من بين جملة أمور، الغرض من الأموال (أي الأنشطة المحددة و/أو المستفيدون الذين قد تستخدم هذه الأموال لهم)؛ والمتطلبات الإجرائية (مثل الإبلاغ والرصد)؛ وأتعاب الإدارة التي يتقاضاها الصندوق لتغطية تكاليف إدارة هذه الموارد. المصدر: الصندوق، "فئات الموارد المتاحة للصندوق وإدارتها"، مارس/أذار 2012، الوثيقة 2012/105/INF.3.EB.

- 30- ولا يسهم التمويل التكميلي، خاصة عندما يقدّم في شكل منح، في تحقيق الاستدامة المالية الطويلة الأجل للصندوق حيث أن: (أ) التمويل بالمنح لا يولّد تدفقات عائدة؛ (ب) تنتمي هذه الموارد إلى الجهات المانحة لحين استخدامها بالكامل في الأغراض المقصودة منها. وبالتالي فإن الصندوق سيبدل جهوداً لضمان وجود خطة، بمرور الوقت، لأي صندوق استثماري مواضعي من أجل إدماج موارده في برنامج قروض ومنح الصندوق، بحيث تشكل، إلى أقصى حد ممكن، جزءاً من الموارد الداخلية المتجددة في الصندوق.
- 31- **الخيار 4: توسيع التمويل المشترك في الصندوق.** ينظر الصندوق إلى التمويل المشترك باعتباره وسيلة رئيسية لزيادة أو توسيع الأثر التحفيزي لتمويله ومعرفته؛ وتحقيق نتائج وأثر أكبر من خلال برنامج عمل موسّع على المستوى القطري؛ والاستجابة للطلب الكبير على الموارد التي تحتاج إليها التنمية الزراعية والريفية. ونتيجة لذلك، حدّد الصندوق خلال فترة التجديد الثامن لموارده مستوى مستهدفاً محدداً ومؤشرات رصد ذات صلة بالتمويل المشترك، وقام بترحيلها إلى التجديد التاسع. ويعرّف الصندوق 'التمويل المشترك' بأنه أموال مقدّمة من جهات مانحة ثنائية أو منظمات معونة مستقلة لأنشطة المشروعات التي تشملها برامج/مشروعات الصندوق التي تُعرض على المجلس التنفيذي وتعتمد منه. ويشمل ذلك الأموال المقدّمة من المستفيدين والحكومات و/أو الشركاء المحليين والتي تعتبر مساهمات في الأنشطة التي تديرها المشروعات.
- 32- ويشير التحليل الذي أجراه الصندوق إلى أن نسبة التمويل المشترك لديه، أي التمويل الذي يقدمه بنفسه (أو برنامج قروضه ومنحه) بالنسبة للتمويل المشترك المضمون كجزء من برنامج العمل الشامل، بلغت 1: 1.23 في المتوسط خلال السنوات العشر الأخيرة¹⁸. منذ بداية عام 2004، نفّذ الصندوق 302 مشروعاً بما مجموعه تكلفته 14.7 مليار دولار أمريكي. ومن هذا المجموع استثمر الصندوق ما يقرب من 45 في المائة، بينما ساهمت حكومات الأعضاء المقترضة، والمؤسسات المحلية والمستفيدين بنحو 33 في المائة، والجهات الدولية المشاركة في التمويل بنحو 22 في المائة. ويعرض الملحق 4 تحليلاً أولاً لاتجاهات التمويل المشترك في الصندوق.

¹⁸ يتضمّن الملحق 4 الملامح البارزة للاتجاهات الأخيرة للتمويل المشترك في الصندوق. ويمثل مبلغ التمويل المشترك الذي يديره الصندوق نسبة صغيرة تبلغ نحو 16 في المائة؛ وتعمل معظم ترتيبات التمويل المشترك مباشرة من خلال مكاتب المشروعات والنظم الوطنية. ويتفاوت كثيراً أداء التمويل المشترك والتميز بين اتجاهات التمويل المشترك بتفاوت المشروع والجهات المشاركة في التمويل، ومن شأن الاعتماد على عدد صغير نسبياً من المشروعات أن يجعل أداء التمويل المشترك عرضة لتغيّرات ملحوظة.

الشكل 2
اتجاهات الاستثمار والتمويل المشترك في الصندوق في السنوات العشر الأخيرة
(بآلاف الدولارات الأمريكية)



33- ويعترف الصندوق بالحاجة إلى استحداث نهج موجه وذي بُعد استراتيجي أكبر في التمويل المشترك بحيث يشمل ما يلي: (أ) تحديد الأولويات الجغرافية لكل المانحين الرئيسيين للزراعة والتنمية الريفية، إلى جانب نوع المشروع الذي تموله الجهة المانحة والطريقة التي يمكن بها لنهج دعم الميزانية لدى بعض المانحين أن يؤثر على التمويل المشترك المقدم من الصندوق؛ (ب) بلورة فهم أفضل للمدى الذي يمكن أن تصل إليه الحكومات المتلقية في توفير التمويل المشترك المحلي وتشجيع التمويل المشترك بين المؤسسات المالية الدولية/الجهات المانحة الثنائية، بما فيها الصندوق، وطريقة تيسير شراكات التمويل المشترك وتحسين الكفاءة؛ (ج) تطوير وإدخال وسائل جديدة لتعبئة التمويل المشترك عن طريق جهات فاعلة جديدة، بما فيها القطاع الخاص.

سابعاً - الاستنتاجات والخطوات المقبلة

34- تعزيز وتوسيع برنامج القروض والمنح. أول وأهم أولوية للدول الأعضاء وللإدارة هي العمل معاً لتعبئة موارد أساسية من خلال نتائج ناجحة لتجديد عاشر للموارد من أجل دعم برنامج قروض ومنح لا يقل عن 3 مليارات دولار أمريكي (أي ما يعادل مستوى التجديد التاسع للموارد). وقد ترغب الدول الأعضاء في تقديم مساهمات متممة بالإضافة إلى مساهمات التجديد الأساسية لدعم قدرة المؤسسة على الوفاء بمهمتها.

35- وينبغي أن تسعى المؤسسة إلى تعبئة موارد للوصول إلى مستوى برنامج القروض والمنح الذي يعبر عن قدرتها على تقديم التمويل والتي تقدّر بمبلغ 4.5 مليار دولار أمريكي. وسوف يسعى الصندوق بالتالي إلى تعبئة موارد إضافية لبلوغ المستوى المرجو لبرنامج القروض والمنح من خلال الاقتراض بما يصل إلى 1.5 مليار دولار أمريكي خلال فترة التجديد العاشر للموارد. وسيجري تحقيق ذلك عند إنجاز واعتماد المرحلة الأولى من إطار الإقراض الذي يتعامل مع الإقراض السيادي.

36- وانطلاقاً من التجارب والدروس المستفادة واستعراض تنفيذ المرحلة الأولى من إطار الاقتراض، سيقدّر الصندوق المستويات الملائمة لتعبئة موارد إضافية بعد فترة التجديد العاشر للموارد، وسوف يقترح خارطة

طريق للمرحلة الثانية من الإطار، وتتعلق هذه المرحلة بالافتراض من السوق، لعرضها على المجلس التنفيذي للموافقة عليها.

37- **توسيع برنامج العمل.** سيواصل الصندوق تلقي أموال تكميلية لدعم الأولويات المواضيعية بما يتفق مع الرؤية الاستراتيجية للصندوق. وسوف تُطوّر المؤسسة أيضاً نهجاً موجَّهاً ويتميّز ببُعد استراتيجي أكبر إزاء التمويل المشترك على النحو الوارد تفصيله في الفقرة 33 أعلاه.

ممارسات المؤسسات المالية الدولية الأخرى

- 1- يمكن عموماً مقارنة المؤسسات المالية الدولية الرئيسية التالية مع الصندوق من حيث عملياتها الإقراضية ومجموعة المتعاملين معها، وهي مجموعة البنك الدولي، ومجموعة مصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي. واختتمت هذه المؤسسات المالية الدولية مؤخراً مشاوراتها الخاصة بآخر تجديدها لمواردها، والتي راقب الصندوق في أثناءها هياكلها المالية، وعملياتها الإقراضية، ونتائج تجديد مواردها، فضلاً عن الإصلاحات المتخذة لتعزيز استدامتها المالية على الأجل الطويل.
- 2- **مجموعة البنك الدولي.** تتكون هذه المجموعة من خمس مؤسسات مختلفة:
 - (أ) البنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي يقدم قروضاً إلى حكومات البلدان المتوسطة الدخل والبلدان المنخفضة الدخل ذات الجدارة الائتمانية؛
 - (ب) المؤسسة الدولية للتنمية التي تقدم قروضاً بدون فوائد (ميسرة) ومنحاً إلى حكومات أفقر البلدان؛
 - (ج) مؤسسة التمويل الدولية التي تقدم قروضاً إلى القطاع الخاص؛
 - (د) الوكالة الدولية لضمان الاستثمار التي تقدم تأميناً (ضمانات) ضد المخاطر السياسية إلى المستثمرين والمقرضين؛
 - (هـ) المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار الذي يقدم تسهيلات دولية للتوفيق والتحكيم في منازعات الاستثمار.
- 3- **الهيكل المالي للبنك الدولي.** لكل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية رأسمال مصرح به تشترك فيه بلدانها الأعضاء وتتم على أساسه تعبئة أموال من أسواق رؤوس الأموال الدولية لعملياتها الإقراضية. وتمثل المؤسسة الدولية للتنمية النافذة التيسيرية للمجموعة، وتقدم ائتمانات بشروط تيسيرية للغاية ومنحاً إلى البلدان المنخفضة الدخل والدول الهشة المؤهلة. وتجدد مواردها دورياً من خلال بلدانها الأعضاء وكذلك عن طريق تحويلات الفوائض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية.
- 4- **التجديد السابع عشر لموارد المؤسسة الدولية للتنمية.** اختتمت المؤسسة الدولية للتنمية مؤخراً اجتماعات مشاورات التجديد السابع عشر للموارد، ووافق مجلس إدارتها في مارس/آذار 2014 على مساهمات قدرها 17.3 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (26.1 مليار دولار أمريكي) لتحقيق تجديد إجمالي لموارد قدرها 34.6 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (52.1 مليار دولار أمريكي) خلال فترة التجديد السابع عشر للموارد. وبالنظر إلى الظروف الخاصة، وافقت المشاورة أيضاً على إدخال تمويل محدود للديون في إطار تمويل التجديد السابع عشر لموارد المؤسسة في شكل قروض تيسيرية للشركاء¹⁹.
- 5- **مجموعة مصرف التنمية لأفريقي.** أسست هذه المجموعة في عام 1964، وتتألف من ثلاث مؤسسات، هي: (أ) مصرف التنمية الأفريقي؛ (ب) صندوق التنمية الأفريقي؛ (ج) صندوق نيجيريا الاستثماري.

¹⁹ الإضافات إلى موارد المؤسسة الدولية للتنمية: التجديد السابع عشر - تعظيم الأثر الإنمائي، التقرير رقم 86434 (واشنطن العاصمة، 2014).

- 6- **الهيكل المالي لمصرف التنمية الأفريقي.** يساهم في رأس المال المرخص لمصرف التنمية الأفريقي 78 بلداً عضواً، وتضم هذه البلدان 53 بلداً أفريقيًا و25 بلداً غير أفريقي. وتنقسم موارد مصرف التنمية الأفريقي إلى موارد عادية، مثل حصص الاشتراكات في رأس المال المصرح به، بما في ذلك رأس المال المطلوب لضمان التزامات الاقتراض في مصرف التنمية الأفريقي؛ والأموال المحصّلة من سداد قروض المصرف؛ والأموال المعبأة من خلال الاقتراض في أسواق رأس المال الدولية؛ والإيرادات المحصّلة من قروض المصرف والاستثمارات الأخرى. ويمثل مصرف التنمية الأفريقي النافذة الأقل تيسيرية في المجموعة، ويقدم قروضاً عادية إلى البلدان المتوسطة الدخل المؤهلة والبلدان المنخفضة الدخل ذات الجدارة الائتمانية، ويقدم ائتمانات تجارية إلى القطاع الخاص.
- 7- وأما صندوق التنمية الأفريقي فهو النافذة التيسيرية في المجموعة، وقد أنشئ في عام 1972. ويتألف هذا الصندوق من 27 بلداً مساهماً، ويعود بفوائده على 40 من البلدان المؤهلة للاستفادة من قروض صندوق التنمية الأفريقي. وتتألف موارده من المساهمات المقدّمة من الموارد الداخلية لمصرف التنمية الأفريقي وتجديدات الموارد الدورية عن طريق البلدان المانحة. ويقدم صندوق التنمية الأفريقي، باعتباره النافذة التيسيرية في المجموعة، تمويلاً إئتمانياً بشروط تيسيرية للغاية إلى البلدان المنخفضة الدخل والدول الهشة المؤهلة.
- 8- وأنشئ صندوق نيجيريا الاستئماني في عام 1976 بموجب اتفاق بين مجموعة المصرف وحكومة نيجيريا، وهو صندوق متجدد قائم بذاته ويقدم تمويلاً مشتركاً إلى المشروعات التي يدعمها مصرف التنمية الأفريقي وصندوق التنمية الأفريقي، فضلاً عن تمويل العمليات القائمة بذاتها في كل من القطاعين العام والخاص.
- 9- **التجديد الثالث عشر لموارد صندوق التنمية الأفريقي.** وصل التجديد الثالث عشر لموارد صندوق التنمية الأفريقي الذي اختتم في يناير/كانون الثاني 2014 إلى 5.3 مليار وحدة حساب (أي ما يعادل 8.1 مليار دولار أمريكي)، منها 3.8 مليار وحدة حساب (5.8 مليار دولار أمريكي) من المساهمات الجديدة من البلدان الأعضاء. وسعيًا إلى زيادة تعزيز قدرة موارده، قام صندوق التنمية الأفريقي بما يلي: (1) التشدد قليلاً في شروطه الإقراضية؛ (2) الاشتراك في تعبئة الأموال الخاصة (مثل صندوق أفريقيا 50)؛ (3) مواصلة تحسين آليات التمويل المبتكرة لاجتذاب المزيد من الموارد من أجل الجهات المقترضة، من قبيل الضمانات الائتمانية الجزئية، ومرفق تعزيز ائتمانات القطاع الخاص²⁰.
- 10- **مصرف التنمية الآسيوي.** أسس مصرف التنمية الآسيوي في عام 1966 ويشترك 67 بلداً عضواً في رأسماله المصرح به، وتتألف بلدانه الأعضاء من 48 بلداً إقليمياً و19 بلداً غير إقليمياً، وتتألف موارده من موارد عادية، مثل حصص الاشتراكات في رأس المال المصرح به (بما في ذلك رأس المال الواجب الأداء) لضمان التزامات الاقتراض في مصرف التنمية الآسيوي؛ والأموال المعبأة من خلال اقتراض المصرف في أسواق رأس المال الدولية؛ والتدفقات العائدة من قروض المصرف؛ والإيرادات المحصّلة من قروض المصرف واستثماراته الأخرى. ويقدم المصرف تمويلاً إئتمانياً أقل تيسيرية إلى البلدان المتوسطة الدخل المؤهلة، وائتمانات تجارية إلى القطاع الخاص.

²⁰ مصرف التنمية الأفريقي، تقرير التجديد الثالث عشر لموارد مصرف التنمية الأفريقي: دعم التحول في أفريقيا،

[www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Boards-Documents/ADF-13 - Report on the Thirteenth General Replenishment of the Resources of the ADF.pdf](http://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Boards-Documents/ADF-13_-_Report_on_the_Thirteenth_General_Replenishment_of_the_Resources_of_the_ADF.pdf)

- 11- **الهيكل المالي لمصرف التنمية الآسيوي.** يدير مصرف التنمية الآسيوي أيضاً، في إطار مؤسسة واحدة، صندوق التنمية الآسيوي الذي يمثل الوسيلة الرئيسية للتمويل التيسيري في المصرف. ويحصل صندوق التنمية الآسيوي على موارده أساساً من مساهمات البلدان الأعضاء في مصرف التنمية الآسيوي، وتعباً هذه المساهمات من خلال دورات التجديد الدورية، والتدفقات العائدة من مدفوعات سداد قروض صندوق التنمية الآسيوي. ويحتفظ بحسابات صندوق التنمية الآسيوي منفصلة عن حسابات مصرف التنمية الآسيوي.
- 12- **إصلاح مصرف التنمية الآسيوي.** بادر مصرف التنمية الآسيوي بخطوة جمعت بين الأموال المحتفظ بها في صندوق التنمية الآسيوي وبين الموارد الرأسمالية العادية، وسوف يمكّن ذلك مصرف التنمية الآسيوي من اقتراض المزيد من الأموال والاحتفاظ بتصنيفه الائتماني AAA. وفي إطار الهيكل الجديد، إذا نُفِّذ بحلول عام 2017 عندما يحين موعد التجديد المقبل للموارد، يتوقع أن ينخفض كثيراً مبلغ المساهمات الجديدة التي سيتعيّن على المانحين تقديمها وذلك بفضل زيادة الاستدانة من الأسواق الرأسمالية الدولية.

إدارة مخاطر التمويل بالديون السيادية

1- عرضت الإدارة، في إطار مبادرة تعبئة موارد إضافية، في ديسمبر/كانون الأول 2013 خلال حلقة دراسية غير رسمية للمجلس، وثيقة تضمّنت تحليلاً لمخاطر التمويل بالديون السيادية. ويستند هذا الملحق إلى تلك الوثيقة ويعرض المخاطر الرئيسية المرتبطة بتمويل الديون السيادية. غير أنه جدير بالملاحظة أن التقييم النهائي وتدابير التخفيف ستُدرج في إطار الافتراض الذي سيعتمده المجلس التنفيذي.

المخاطر الرئيسية وتدابير التخفيف منها

2- المخاطر المالية. يصاحب إدخال تمويل الدين العام زيادة في التعرض للمخاطر المالية، بما فيها مخاطر الشروط/السيولة، وسعر الفائدة، وسعر العملة، ومخاطر التخلف عن السداد. ويرد أدناه وصف لكل خطر من هذه المخاطر فضلاً عن الاستراتيجية العامة لإدارة المخاطر:

3- مخاطر الشروط/السيولة ترتبط باحتمالات عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية بسبب عدم التوافق بين توقيت التدفقات النقدية و/أو أجل استحقاقها النهائي (أي أصل القرض والفائدة) بين الأصول والالتزامات المتعلقة بتمويلها.

4- التخفيف:

(أ) للتخفيف من مخاطر الشروط/السيولة في المصادر الجديدة من تمويل الديون، سيسعى الصندوق إلى التفاوض على اتفاقات قروض مع جهات الإقراض المحتملة التي يمكن أن توائم بين شروط السداد وبين الملامح العامة لمعدلات السداد لدى المقترضين المحتملين من الصندوق.

(ب) تشمل نهج التخفيف الأخرى هيكله اتفاق القرض إلى شرائح كي تتفق المبالغ المصروفة للصندوق مع الموارد المطلوبة، وبالتالي مع مدفوعات سداد الصندوق.

(ج) التفاوض على فترة سماح أطول لسداد القروض يمكن أن يسمح بمراعاة احتياطي من السيولة ناشئ عن تدفقات القروض العائدة ومدفوعات سداد الفوائد لاستخدامها في حالة التدفقات الخارجة المستقبلية غير المتوائمة مع التدفقات الداخلة.

5- تنشأ مخاطر سعر الفائدة عندما تؤدي الفروق بين سعر الفائدة المستحق من الصندوق وسعر الفائدة المستحق للصندوق على قروضه المقدّمة إلى الأعضاء المقترضين إلى نقص في التدفقات النقدية.

6- التخفيف:

(أ) استراتيجيات التخفيف من مخاطر سعر الفائدة بهدف سد الفجوة بين آثار اختلاف أسعار الفائدة بين الالتزام والعائد. ومثلما في حالة مخاطر الشروط/السيولة، يتمثل نهج التخفيف الأساسي في السعي إلى مواعمة شروط الإقراض (أجل الاستحقاق، وفترة السماح، وسعر الفائدة) قدر المستطاع مع أسعار الفائدة المقدّمة من الصندوق إلى أعضائه المقترضين.

(ب) بدون مواعمة الشروط، يلزم توفير التمويل للصندوق من مصدر آخر بمبلغ يعادل التكلفة الناشئة عن فروق الشروط (بما في ذلك الفرق في سعر الفائدة)، وبالتالي محو الأثر تماماً.

- 7- **مخاطر العملة** هي احتمالات تغيير قيمة أصول المؤسسة بالنسبة لقيمة التزاماتها بسبب الفرق بين تركيبة عملة الأصول وتركيبية عملة الخصوم. من ذلك مثلاً أنه إذا كانت أصول مؤسسة ما باليورو فقط وكانت خصومها بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية فقط فإن التغيير في سعر صرف اليورو مقابل الدولار سيؤثر على القيمة النسبية لأصول المؤسسات وخصومها. وإذا اضطرت المؤسسة إلى تصفية أصولها لسداد التزاماتها، فسوف تواجه خطر عدم كفاية قيمة أصولها، بعد تطبيق سعر الصرف، لسداد التزاماتها.
- 8- **التخفيف:** تتمثل الاستراتيجية الرئيسية للتخفيف من مخاطر العملة في تعيين عملة القروض المقدّمة إلى الجهات المقترضة من الصندوق بنفس عمله القرض الذي حصل عليه الصندوق من الجهة المقرضة. وهناك استراتيجية تخفيفية أخرى تتمثل في التحوط لجزء من أصول الصندوق بعملة الخصوم ضماناً لقدرة الصندوق على السداد.
- 9- **تنشأ مخاطر التخلف عن السداد** عندما لا تستطيع جهة مقترضة من الصندوق أن تسدّد أصل القرض أو الفائدة المستحقة عليه. ومن شأن تمويل الدين أن يزيد من المخاطر التي يتعرض لها الصندوق في هذا الصدد. غير أن خطر تخلف المقترضين من الصندوق عن السداد ظل على مر تاريخه منخفضاً بدرجة كبيرة (أقل من 1 في المائة).
- 10- **التخفيف:** عند تقييم الاستدامة المالية لمقترح بشأن تقديم إقراض، يفترض الصندوق مستوى لمخاطر التخلف عن السداد بما يزيد عن المعدل التاريخي. وكتدبير تخفيفي إضافي، يمكن للصندوق أن يضع احتياطياً للسيولة في سياسته بشأن السيولة.
- 11- **المخاطر غير المالية.** بالإضافة إلى المخاطر المالية المحددة أعلاه، تنشأ عن تمويل الديون مخاطر أخرى مرتبطة بإدارة تعبئة الموارد، والعمليات، والتنظيم، ويتطلب ذلك أيضاً تخفيف أو مراعاة مخاطر تشمل ما يلي:
- 12- **مخاطر الاستعاضة عن تجديد الموارد.** يمكن للآليات الجديدة أن تخلق حوافز ضارة تشجّع الدول الأعضاء على تقليص مساهماتها التقليدية في تجديد الموارد. ولذلك يجب ألاّ تخرج الأموال المعبأة من خلال تمويل الديون بأي حال من الأحوال عن نطاق الموارد الإضافية.
- 13- **التخفيف:** يمكن التخفيف من هذا الخطر من خلال نص يقضي بأن يحافظ الكيان السيادي على مساهماته في موارد الصندوق الأساسية حتى يمكن تقديم القروض. وفي هذه الحالة، سيتعيّن تحديد خط أساس.
- 14- **الآثار على التسيير.** بالنظر إلى أن الموارد المقترضة لا تحتسب ضمن مساهمات تجديد الموارد، ينبغي ألاّ تتأثر هيكل التسيير (توزيع الأصوات وآليات اتخاذ القرار) بتمويل الديون. غير أنه إذا قدّم الأعضاء إعانات بالإضافة إلى القروض، وهو ما يشكّل بالتالي عنصراً للمِنح، فإن ذلك يمكن أن ينطوي على آثار على حقوقهم في التصويت.
- 15- **الآثار على القدرة الإدارية والتشغيلية.** يمكن لإدارة وتشغيل موارد إضافية أن يشكل خطراً على القدرات سواءً من الناحية البشرية أو المالية. ولتخفيف هذا الخطر، يجب تصميم وسائل لضمان الاسترداد الكامل للتكاليف، ويمكن صرف الموارد الجديدة بما يتواءم مع القدرة القائمة وذلك على دفعات مثلاً. وبناءً على طلب المجلس التنفيذي، أُجري تحليل لتكاليف تمويل الديون للتأكد من أن القدرات التشغيلية والإدارية في الصندوق تواكب معدل تعبئة موارد إضافية من خلال تمويل الديون، ولضمان الاسترداد الكامل للتكاليف. ويكشف التحليل عن

أنه عند النظر في اتخاذ ترتيبات إقراضية، مع مراعاة القدرات البشرية والإدارية والمالية، سيكون من قبيل الحصافة افتراض تكاليف تبلغ 3 في المائة من مجموع مبلغ المرفق.

الفرص مع الشركاء الجدد

المؤسسات والمستثمرون المؤثرون ونماذج العمل الشاملة

1- **المؤسسات.** بالرغم من أن البيانات المحددة عن تبرعات المؤسسات العالمية لا تزال غير حاسمة نوعاً ما فإن الأرقام المقدّمة تشير إلى أنها تتراوح بين 32 مليار دولار أمريكي و60 مليار دولار أمريكي سنوياً²¹. وأنشأ البنك الدولي الذي اتخذ بشكل متزايد نهجاً استراتيجياً حيال انخراط المؤسسات خلال السنوات العديدة الأخيرة، شركات دينامية للتعليم واستقطاب الدعم، وتلقى ما يزيد على مليار دولار أمريكي ساهمت بها المؤسسات في صناديقه الاستثمارية خلال الفترة من عام 2008 حتى عام 2013²². ويحتفظ الصندوق بعلاقات نشطة مع مؤسسات كبرى تقع مقرها في الولايات المتحدة. على أن هناك مجموعة متزايدة من المؤسسات الخيرية التي تدعم زراعة الحيازات الصغيرة والحد من الفقر الريفي وتلتزم شركات جديدة وفرصاً لتمويل المشروعات. وسوف يتعيّن على الصندوق كي يشارك بدور موجه وذي بُعد استراتيجي أكبر مع المؤسسات، أن يزيد قدرته سواء على المستوى العالمي لاجتذاب وإدارة مؤسسات شريكة جديدة، أو على مستوى الفرق القطرية لدعم صياغة المنح والإبلاغ عنها. وسوف يتعيّن على الصندوق أن يكون واضحاً حيال الموارد المالية و/أو التقنية التي لديه استعداد لاستثمارها في تسخير شركات مع المؤسسات. ولكي تتحقق أكبر النتائج، ينبغي أن تمكّن علاقات التعاون من التعلم المتبادل، وتتيح للصندوق مرونة تشغيلية في تخطيط وتوزيع الموارد، وتضع معايير تقلص إلى أدنى حد من التكاليف التنظيمية والإدارية. ويمكن للصندوق أن يشجّع المؤسسات على المساهمة في الصناديق الاستثمارية المنشأة أو المزمع إنشاؤها لتعبئة الموارد بكفاءة أكبر.

2- **المستثمرون المؤثرون.** نظرة على التقدم المحرز: استقصاء المستثمرين المؤثرين، الذي تجريه دورياً مؤسسة جي بي مورغان، كشف عن التزام 99 من كبار المستثمرين المؤثرين بمبلغ 8 مليارات دولار أمريكي في عام 2012 وتوقع استثمارات بمبلغ 9 مليارات دولار أمريكي في عام 2013 تحلّ فيها 'الأغذية والزراعة' صدارة تركيز الاستثمارات القطاعية^{23,24}. غير أن المستثمرين المؤثرين يواجهون تحديات في توسيع نطاق النتائج وقياس الأثر وتعزيز النتائج من أجل التأثير على تعميم النشاط الاقتصادي الأوسع. ويحتاج الصندوق، لكي يعمل بفعالية مع المستثمرين المؤثرين، إلى تعزيز "قيمه المقترحة" (وعد بتحقيق قيمة والاعتراف بها) كوسيط للمعرفة، وشريك في الموارد، وخبير تقني، من أجل اجتذاب مزيد من الاستثمارات المؤثرة في المجتمعات المحلية الريفية ومشروعات الحيازات الصغيرة التي يمولها. وسوف يساعد التحديد الشامل لكبريات صناديق الاستثمارات المؤثرة في الزراعة والحيازات الصغيرة الصندوق على التوسط في تكوين صلات مباشرة بشكل أفضل.

²¹ أرقام 2011 من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومعهد هدسون، على التوالي. مركز الازدهار العالمي، مؤشر للعمل الخيري العالمي والتحويلات المالية لعام 2011 (معهد هدسون: واشنطن العاصمة، 2011).

²² مجموعة البنك الدولي والمؤسسات، قصص الشراكة (واشنطن العاصمة، 2013).

²³ أقر زعماء مجموعة الثمانية بأهمية الاستثمارات المؤثرة خلال مؤتمر قمتهم لعام 2013 الذي أسفر عن إنشاء فريق مهام استثمارات الأثر الاجتماعي التابع لمجموعة الثمانية.

²⁴ جي بي مورغان والشبكة العالمية للاستثمار المؤثر، نظرة على التقدم المحرز: استقصاء المستثمرين المؤثرين (المجموعة العالمية للتمويل الاجتماعي في شركة جي بي مورغان: نيويورك، 2013). ويحدّد الاستقصاء استثمارات الأثر باعتبارها "استثمارات في الشركات والمنظمات والصناديق بنية توليد أثر اجتماعي وبيئي قابل للقياس إلى جانب تحقيق عائد مالي واستهداف مجموعة من العائدات التي تبدأ من معدلات أقل من معدل السوق إلى نفس معدل السوق، تبعاً للظروف".

- 3- **نماذج العمل الشاملة.** انطلاقاً من البدايات الناجحة لشاركتين رئيسيتين مع مؤسستي يونيفر وإنتل، اكتسب الصندوق قوة دفع كبيرة عن طريق تعزيز نماذج العمل الأشمل التي تسفر عن تكوين صلات بين أصحاب الحيازات الصغيرة وبين سلاسل القيمة المحلية الأوسع والصناعة والأسواق. ويمكن لدور الصندوق كوسيط أن يقلل من المخاطر ويحفز استثمارات خاصة أكثر، وأقل تكلفة، في التنمية الريفية.
- 4- وبناءً على ما تقدّم، سيبدأ توسيع انخراط الصندوق المباشر مع المؤسسات والمستثمرين المؤثرين ونماذج العمل الشاملة من خلال ما يلي: (1) يحدّد التخطيط التشغيلي لبرنامج القروض والمنح وبرنامج العمل في الصندوق الفرص الهامة على الأجلين المتوسط والأطول لتعبئة الموارد من القطاع الخاص، بما في ذلك إمكانية مشاركة القطاع الخاص المحلي و/أو القطاع الخاص في بلدان الجنوب؛ (2) هناك طلب متزايد وواضح من الدول الأعضاء النامية على تلك العمليات؛ (3) هناك اهتمام واضح من جانب القطاع الخاص الدولي بالتعاون مع الصندوق في الأعمال الشاملة والاستثمار المؤثر في الزراعة والتنمية الريفية؛ (4) يبني الصندوق القدرات اللازمة لدعم توسيع علاقات التعاون مع القطاع العام. ويجب على الصندوق في أي تعاون من ذلك القبيل أن يكون واضحاً إزاء الموارد المالية و/أو التقنية التي لديه استعداد للالتزام بها. ويخضع كل التمويل الذي تتم تعبئته مباشرة من القطاع الخاص إلى الصندوق لسياسات وممارسات الصندوق، وتخضع العمليات المرتبطة بهذا التمويل لتقييم مستقل في الصندوق.
- 5- وتكشف تجربة الصندوق مع القطاع الخاص بأنه قد يواجه، في الوقت الذي تتطوّر وتتكتفّ فيه بعض الشراكات، مخاطر ناجمة عن السلوك الأخلاقي والمسؤوليات الاجتماعية للمؤسسات الشريكة. وسوف يكون من الحاسم أن ينفذ الصندوق عملية العناية الواجبة على النحو الأكمل لتخفيف من تلك المخاطر.

التمويل الإسلامي

- 6- يشير التمويل الإسلامي إلى الخدمات المالية التي تتم وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية. وهذه الصناعة أخذت في الاتساع. ووفقاً لأمانة التمويل الإسلامي في المملكة المتحدة فإن الأصول المصرفية الإسلامية العالمية بلغت 1.3 تريليون دولار أمريكي في عام 2011. ويقدر معدل النمو السنوي بما يتراوح بين 15 و20 في المائة. وفي أواخر عام 2013، طلب الصندوق إجراء دراسة وإعداد تقرير عن التمويل الإسلامي. وخلصت الدراسة إلى أن الصندوق يمكن أن ينشئ برامج متوافقة مع التمويل الإسلامي الأخلاقي باعتبار ذلك طريقة لتعبئة موارد إضافية ولتعزيز أثر عمليات الصندوق.
- 7- ويمكن للصندوق زيادة تعبئة التمويل الإسلامي في الحالات التالية: (1) عندما يوجد طلب محدد وكبير من الدول الأعضاء المقترضة على عمليات الصندوق التي تعتمد على التمويل الإسلامي؛ و/أو (2) عندما يُدرك موظفو الصندوق أن الافتقار إلى التمويل الإسلامي يشكل قيداً هاماً على معالجة تحديات إنمائية معينة في عدد من الأعضاء المقترضين، أو عندما ينظرون إلى التمويل الإسلامي باعتباره ضرورة كبيرة للوصول إلى فئات كبيرة محدّدة من المستفيدين؛ (3) إذا كانت إمكانية الوصول إلى الكفاءات والنظم الضرورية لإدارة ونشر التمويل الإسلامي على النحو الملائم وفعاليتها تكاليفية متاحة للصندوق أو إذا كانت ستتاح له في وقت قريب، بما في ذلك القدرة المهنية على تصميم هياكل تمويل المشروعات بما يتفق مع التمويل الإسلامي²⁵. وسوف

²⁵ تعبئة التمويل الإسلامي هي الأنسب لتمويل تكاملي يديره الصندوق ويخصّص كمنح. وسوف تتطلب إدارة الموارد المعبأة إدخال النظم الكفيلة بتوجيه الأموال نحو استثمارات توافق الشريعة وإدارة السيولة على نحو يتفق مع الشريعة. وسوف يحتاج الصندوق إلى إنشاء علاقات خزّانة مع المصارف (الإسلامية أو غير الإسلامية) التي

تخضع العمليات المدعومة من التمويل الإسلامي لسياسات وممارسات الصندوق وللتقييم المستقل فيه، باستثناء ما يلزم للامتثال للشريعة.

يمكنها إدارة السيولة وفقاً للمتطلبات الأخلاقية للمولين الإسلاميين. وسوف يحتاج إلى أن يحدّد ويصل (داخلياً أو خارجياً) إلى الخبرة الفنية المطلوبة لإصدار اتفاقات قانونية وغيرها من الوثائق بما يتماشى مع المتطلبات الأخلاقية للمولين الإسلاميين.

اتجاهات التمويل المشترك في الصندوق: تحليل أولي

الخصائص الأساسية للتمويل المشترك

1- منذ بداية عام 2004 نفذ الصندوق 302 من المشروعات بما مجموعه تكلفته 14.7 مليار دولار أمريكي، لم يستثمر الصندوق منها سوى 6.6 مليار دولار أمريكي، أي 45 في المائة. وساهمت حكومات الأعضاء المقترضة والمؤسسات المحلية والمستفيدين بالجزء المتبقي، وهو 4.8 مليار دولار أمريكي (33 في المائة تقريباً) وساهمت جهات التمويل المشاركة الدولية بما نسبته 3.3 مليار دولار أمريكي (نحو 22 في المائة). وهكذا فقد ساهمت الجهات المشاركة في التمويل بمبلغ 1.23 دولار أمريكي مقابل كل دولار من الصندوق. ومن هذا المبلغ، ساهمت الموارد المحلية بمبلغ 0.73 دولار أمريكي، وهو المورد المعبأة دولياً بمبلغ 0.50 دولار أمريكي. وتتلقى كل المشروعات المدعومة من الصندوق تمويلًا مشتركاً محلياً. وخلال السنوات العشر الأخيرة، تراوحت النسبة السنوية للتمويل المشترك بين 1.12 و1.33 بالنسبة لاستثمارات الصندوق؛ غير أن التقلبات السنوية العامة مرتفعة عموماً. وبالتالي فإن من الصعب إلى حد ما التنبؤ بتحليلات الاتجاهات وتوقعات المستقبل فيما يتعلق بمعدلات التمويل المشترك.

الجدول 1
قيمة استثمارات الصندوق والتمويل المشترك خلال السنوات العشر الأخيرة
(بالآلاف الدولارات الأمريكية)

السنة	عدد المشروعات	الصندوق	تمويل مشترك دولي	تمويل مشترك محلي	مجموع تكاليف المشروعات
2004	22	376 958	161 934	279 954	818 846
2005	25	425 321	137 985	359 006	922 312
2006	28	548 494	84 858	285 230	918 582
2007	34	581 589	415 335	276 015	1 272 939
2008	30	578 248	289 978	274 202	1 142 428
2009	34	647 444	324 687	400 725	1 372 856
2010	33	741 873	628 003	898 009	2 267 885
2011	33	850 714	341 766	791 973	1 984 453
2012	35	979 785	421 649	594 485	1 995 919
2013	28	866 202	479 158	636 075	1 981 435
مجموع السنوات العشر	302	6 596 628	3 285 353	4 795 674	14 677 655

المصدر: نظام إدارة حافظة المشروعات.

2- وفيما يتعلق بالأقاليم الخمسة التي يغطيها الصندوق، بينما خصص الصندوق أكبر مبلغ من تمويله لآسيا والمحيط الهادئ²⁶، تحققت أكبر معدلات التمويل المشترك في أفريقيا الشرقية والجنوبية. وفيما يتعلق بمستوى تمويل حافظة المشروعات، حققت أمريكا اللاتينية مستوى كبيراً من موارد التمويل المشترك (محلية في الأساس وأما الدولية فكانت محدودة).

3- وموّل ما يقرب من نصف المشروعات الاستثمارية التي بلغ عددها 302 خلال السنوات العشر الأخيرة بقروض تيسيرية للغاية. وموّل أقل من ثلث تلك المشروعات بقروض معتمدة بشروط عادية؛ وتولّد هذه المشروعات أعلى نسبة تمويل مشترك محلي على استثمارات الصندوق (1.16 مقابل 0.75 و0.37 للقروض المقدّمة بشروط تيسيرية للغاية وللمشروعات الممولة بمنح إطار القدرة على تحمل الديون، على

²⁶ غير أن مجموع التمويل المشترك في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي تتألف من أفريقيا الشرقية والجنوبية وأفريقيا الغربية والوسطى كان أعلى بكثير من مثيله في آسيا والمحيط الهادئ.

التوالي). وتحقق البلدان التي تستفيد تماماً من منح إطار القدرة على تحمل الديون أعلى نسبة تمويل مشترك دولي²⁷. وأما المشروعات التي تقتض شروط تيسيرية للغاية فتكشف عن تمويل مشترك بنسبة أعلى قليلاً عن المتوسط.

الجدول 2

المشروعات المعتمدة في الفترة 2004-2014 حسب شروط الإقراض

مجموع نسبة التمويل المشترك	تمويل مشترك محلي: تمويل من الصندوق	تمويل مشترك دولي: تمويل من الصندوق	مجموع تكلفة المشروعات	تمويل مشترك محلي	تمويل مشترك دولي	الصندوق	عدد المشروعات	شروط الإقراض
1.26	0.75	0.51	8 089 459	2 683 158	1 820 795	3 585 506	152	تيسيرية للغاية
1.53	1.16	0.37	2 234 600	1 023 640	328 271	882 689	96	عادية
1.07	0.37	0.70	1 678 852	302 595	565 207	811 050	47	منح إطار القدرة على تحمل الديون (100%)
0.86	0.54	0.32	1 427 820	412 492	248 643	766 685	31	تيسيرية للغاية إلى جانب منح إطار القدرة على تحمل الديون (50%)
1.12	0.69	0.44	992 570	321 091	203 595	467 884	19	متوسطة
2.44	0.77	1.67	208 177	46 577	101 052	60 548	4	مشددة
1.39	0.37	1.01	34 134	5 341	14 500	14 293	1	مختلطة
0.51	0.10	0.41	12 043	780	3 290	7 973	2	منح
1.23	0.73	0.50	14 677 655	4 795 674	3 285 353	6 596 628	302	المجموع

4- ومن بين الجهات الدولية المشاركة في التمويل، قدمت المؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي أكبر تمويل مشترك من حيث القيمة (24 في المائة تقريباً من المجموع)، وتليها الحكومة الإسبانية (حساب الأمانة، 12 في المائة)، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية (9.6 في المائة) التابع لمنظمة البلدان المصدرة للنفط، ومصرف التنمية الأفريقي (7.7 في المائة) ومصرف التنمية الآسيوي (7.5 في المائة). وشارك صندوق الأوبك للتنمية الدولية في تمويل أكبر عدد من المشروعات (36)، ويليه حساب الأمانة الإسباني (25) والمؤسسة الدولية للتنمية (19). ويتم جانب كبير من التمويل المشترك من خلال أموال السلة المتعددة المانحين (4.7 في المائة)، والاتحاد الأوروبي (4.6 في المائة)، والبنك الإسلامي للتنمية (3.7 في المائة). وتشمل الجهات المانحة البارزة الأخرى مرفق البيئة العالمية (2.2 في المائة)، والبرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي (2.1 في المائة)، ومصرف التنمية لغرب أفريقيا (1.8 في المائة) وبرنامج الأغذية العالمي (1.3 في المائة).

²⁷ عينة المقترضين بشروط مشددة ومختلطة ليست هامة بالنسبة للتحليل.